يعقد اليوم بالبحرين بمشاركة قيادات مالية ومصرفية عربية ودولية

مؤتمر المصارف العربية يبحث متطلبات التنمية الاقتصادية

يرعى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء اليوم الأربعاء، المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2013 تحت عنوان «متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة» وذلك في فندق «انتركونتيننتال ريجنسي البحرين».

وينظم المؤتمر الذي يستمر لمدة يومين اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، وبمشاركة قيادات مالية ومصرفية عربية ودولية رفيعة المستوى إضافة الى مؤسسات ومنظمات عالمية معنية بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتحدث في حفل افتتاح المؤتمر، كل من رشيد محمد المعراج، محافظ مصرف البحرين المركزي – وعدنان أحمد يوسف رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية – ورئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، الدكتور جوزف طربيه.

رشيد المعراج

عدنان يوسف

وسام حسن

وصرح رشيد المعراج، محافظ مصرف البحرين المركزي بقوله: «اننا نرحب بعقد المؤتمر وبحضور نخبة من الشخصيات المصرفية العربية وان تشريف صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء الموقر برعايته الكريمة للمؤتمر يعتبر دليلا على دعم واهتمام سموه للقطاع المالي والمصرفي الذي يعتبر من أهم القطاعات في مملكة البحرين».

وقال عدنان بن أحمد يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية، إن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت مطلع العام الحالي في الرياض، شكلت محطة بارزة تعكس تحديات المرحلة وخطورة الواقع وتداعيات التطورات والأحداث التي تشهدها منطقتنا العربية منذ أكثر من عامين.

وأضاف يوسف أن اتحاد المصارف العربية، وفي إطار سعيه الدائم للمشاركة في وضع السياسات اللازمة للارتقاء بالقرارات العربية، وذلك بهدف التغلب على ما قد يعترض مسيرة العمل العربي المشترك من عوائق وعقبات، مبينا أن الاتحاد كرّس مؤتمراته ومنتدياته لاستباق التطورات والأحداث والانعكاسات، ودقّ جرس الإنذار في أكثر من مناسبة عربية ودولية لاستشراف التطورات وانعكاساتها.

وأوضح رئيس اتحاد المصارف العربية في تصريح نشرته جريدة الرياض السعودية أن المؤتمر يحمل متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الوطن العربي إلى البحرين، التي تعتبر بحكم تميزها كمركز مالي، الأكثر تطورا وتقدما على مستوى المنطقة ومحط الأنظار، وذلك إيمانا من الاتحاد بمتابعة المسار والتشديد على دور القطاع المصرفي العربي المحوري في تنفيذ السياسات اللازمة للتنمية، وضرورة تحسين هيكل الاقتصاد العربي لمقاومة الطوارئ والأزمات المفاجئة.

وتابع يوسف ان المؤتمر هذا العام سيشكل الخطوة الأولى على طريق متابعة مقررات قمة الرياض الاقتصادية، وخصوصا في ما يتعلق بالاتفاقية المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية، ودعوة القطاع الخاص إلى أخذ المبادرة في هذا المجال، وتهيئة المناخ الاستثماري عبر تعديل القوانين والنظم والتشريعات.

وأشار رئيس الاتحاد إلى أن الاستثمار يرتبط بشكل وثيق بقضية البطالة التي تجاوز معدلها 16 في المائة في المنطقة العربية عام 2011 ليبلغ 17 مليونا، إضافة إلى العمل على بلورة مبادرة خادم الحرمين الشريفين حول زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية والشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن 50 في المائة لدعمها وتمكينها من توسيع أعمالها وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في سياق الدفع بجهود التنمية العربية وتحقيق المنفعة المباشرة للمواطن العربي. وأوضح عدنان يوسف أن مؤتمر العام الحالي سيشكل منصة هامة لإلقاء الضوء على أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، وتحديد دور ومسؤوليات المؤسسات والشركات المشتركة وقطاعنا المصرفي العربي في هذا المجال من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، وتوفير المناخ الاستثماري الملائم، ومساعدة قطاعات الأعمال، وتوفير التمويل الاستثماري للأغراض الإنتاجية.

وحول محاور المؤتمر بيّن يوسف أنها تركز على تحديد التغيرات والتحولات في ظلّ تفاقم الأزمات المالية الدولية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، ودور السيولة المصرفية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا العربي، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يناقش المؤتمر في محاوره الصكوك الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز التعاون العربي في مختلف مجالات الاقتصاد والمصارف بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود، والتطورات الخاصة بالحوكمة وتطوير أدوات الرقابة والإشراف الدولية ممثلة في مقررات بازل 3 وتأثيراتها على البنوك العربية.

ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي في الوقت الحاضر، وتعزيز الاستثمار البيني العربي وخلق فرص عمل للشباب العربي ومحاربة الفقر، وحشد القوى لدى القطاعين العام والخاص استعدادا لمرحلة إعادة البناء والإعمار في الدول العربية التي تعاني من تطورات وأحداث.

كما يهدف المؤتمر إلى العمل على استثمار الموارد البشرية والإمكانات والثروات الطبيعية ورؤوس الأموال المتاحة من خلال تسهيل حركة الاستثمارات وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية، والإضاءة على أهمية الاستفادة من الإمكانات المصرفية العربية الكبيرة في تعزيز التنمية في الدول العربية.

كما تعقد على هامش أعمال المؤتمر الجمعية العمومية السنوية لاتحاد المصارف العربية، بالإضافة الى اجتماع مجلس الإدارة.

وتعليقا على انعقاد المؤتمر – قال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية، وسام حسن فتّوح: «إن اختيار اتحاد المصارف العربية المنامة لعقد مؤتمره السنوي جاء انطلاقاً من دور مملكة البحرين الريادي في العمل المالي والمصرفي، علاوةً على الدعم المعنوي واللوجستي الذي وفرته المملكة للمشاركين في المؤتمر، مما ساهم في تأمين مشاركة مصرفية ومالية ومؤسساتية عربية ودولية واسعة ونوعية ستعطي للمؤتمر دفعاً حقيقياً باتجاه إنجاح فعالياته وخروجه بتوصيات وبقرارات ناجحة على مستوى تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، التي سوف ننقلها مباشرة الى جامعة الدول العربية باجتماع يلي انعقاد المؤتمر في القاهرة يوم الاحد 7 ابريل 2013 يضم الدكتور احمد التويجري الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية».

وختم وسام فتوح: «إن المشاركة العربية الدولية في اعمال المؤتمر في مملكة البحرين، والتي كانت اكثر من توقعاتنا، ما هي إلا دلالة على اهمية دور مملكة البحرين الريادي في العمل المالي والمصرفي واهمية موقع اتحاد المصارف العربية في المجتمع المصرفي على المستوى الاقليمي والدولي بقيادة رئيس الاتحاد عدنان احمد يوسف».

مؤشرات

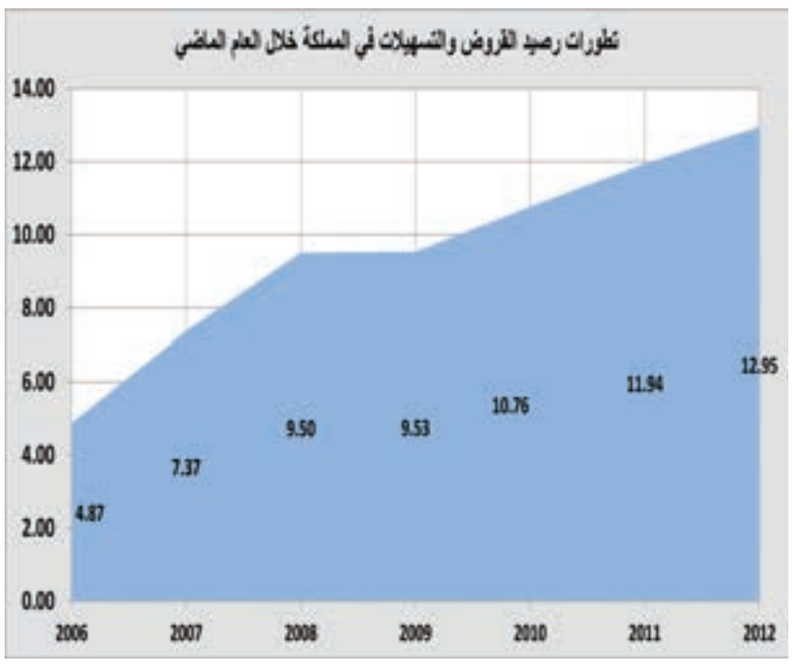

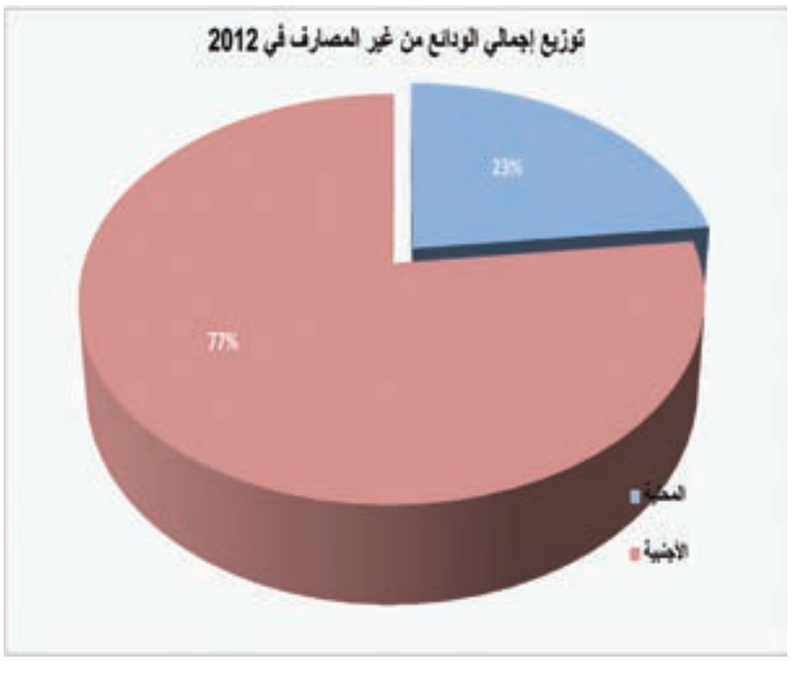

لبحث ما إذا كانت مبالغ كبيرة حولت خارج البلاد قبل فرض الضريبة

قبرص تشكل لجنة للتحقيق في أسباب انهيار نظامها المصرفي

قبارصة أمام أحد البنوك في العاصمة نيقوسيا

بدأت قبرص إجراء تحقيق قضائي أمس الثلاثاء في أسباب انهيار اقتصادها ونظامها المصرفي قبل أن توافق على حزمة إنقاذ مالي أوروبية.

وتقوم لجنة برلمانية برئاسة ثلاثة قضاة سابقين بالمحكمة العليا ببحث ما إذا كانت مبالغ كبيرة من الأموال تم تحويلها إلى خارج البلاد قبل وبعد رفض النواب شروط الإنقاذ التي تتضمن فرض ضريبة على كل ودائع البنوك.

وتجنبت قبرص الدولة الصغيرة في منطقة اليورو حدوث انهيار اقتصادي بالحصول على حزمة إنقاذ قدرها 10 مليارات يورو «12.8 مليار دولار» الشهر الماضي من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

كما سيتم وضع الرئيس القبرصي نيكوس اناستاسياديس تحت الميكروسكوب.

وقال اناستاسياديس «تشكيل هذه اللجنة لبحث الأحداث التي دفعت البلاد إلى هذه الأزمة الاقتصادية، وهذا أقل شيئ تقوم به الدولة تجاه مواطنيها».

وذكر أن التحقيق سيطال الجميع سواء عائلته الكبيرة أو شركة الاستشارات القانونية التي كان شريكا فيها حتى وقت قريب.

وجاءت تصريحات الرئيس بعد تبادل الاتهامات بين الصحافة الموالية للحكومة والمعارضة لها بأن أسر عدد من السياسيين البارزين استفادت من معلومات خاصة لحماية أرصدتها من الضريبة الكبيرة التي فرضها الدائنون الدوليون على الإيداعات المصرفية الشهر الماضي.

ويسعى اناستاسياديس إلى دحض مزاعم بأن أفراد عائلته استغلوا ميزة توفر معلومات لديهم في تحويل ملايين من اليورو إلى الخارج قبل منع صرف أو تحويل الودائع.

وأضاف «أريد أن أؤكد أنه خلال مراسم أداء القضاة اليمين، فإنه سيتم منحهم صلاحيات للتحقيق في كل شيء يمكن أن يكون له علاقة بي، بما في ذلك الأقارب الذين يرتبطون بي بالمصاهرة».

وأثارت الخسائر الجسيمة التي لحقت بالمدخرين في أكبر بنكين بقبرص في أول خطة إنقاذ أوروبية من نوعها حيث تعاقب المودعين الكبار، استياءً كبيرا إزاء أي شخص قد يكون استفاد بشكل غير عادل من معلومات سرية لتقليل خسائره.

ويمكن أن يخسر المودعون الكبار في بنك قبرص –أكبر بنك في الجزيرة– ما يصل إلى 60٪ من أموالهم، بينما يتعين على المودعين في بنك لايكي –ثاني أكبر البنوك في البلاد– الانتظار سنوات للتمكن من استعادة أي من أموالهم بعدما تقررت تصفية البنك، مما سيؤدي إلى فقدان آلاف الوظائف.

وأعلنت الحكومة القبرصية الاثنين أنها تدرس تحرير نسبة الـ40٪ المتبقية من مبالغ المودعين في بنك قبرص المجمدة في إطار الخطة المتفق عليها مع الترويكا الدائنة «الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد والبنك المركزي الأوروبي».

وذكر المتحدث باسم حكومة قبرص خريستوس ستيليانيديس إن هدف الحكومة هو الإفراج عن الـ40٪ المتبقية من أجل العودة إلى مستوى طبيعي من الأعمال.

وقد انتشرت مزاعم بحركة كبيرة للأموال من البنكيْن قبل الاتفاق على خطة الإنقاذ، حيث سعى من عرفوا بالأمر إلى حماية أموالهم.

وستحقق اللجنة كذلك في قائمة نشرها الإعلام اليوناني بأسماء سياسيين قبارصة شطبت البنوك قروضهم خلال فترة الانهيار المالي، حسب ما أفاد به وزير العدل يوناس نيكولاو الأسبوع الماضي. ومن المقرر أن تقدم اللجنة القضائية نتائجها خلال ثلاثة أشهر.

وذكرت صحف يونانية أن بنك قبرص وبنك لايكي وبنك هيلينك «ثالث أكبر بنوك قبرص»، شطبت قروضا بملايين اليوروات خلال السنوات الخمس الماضية تعود إلى أعضاء في البرلمان وشركات وسلطات محلية.